



# وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة

المبادئ والضوابط العامة للمشاركة الإلكترونية

## المبادئ والضوابط العامة للمشاركة الإلكترونية

تنتهج الحكومة الأردنية مبدأ الشفافية والمشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار ضمن أولوياتها من خلال تفعيل عملية الحوار والتواصل مع كافة شرائح المجتمع من مواطنين ومقيمين وأصحاب مصلحة من خلال وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وهو ما يعرف بفتوات التشاور الإلكترونية، وتوظيف النتائج في بلورة الإجراءات والتشريعات واتخاذ القرارات الحكومية.

ولضمان استخدام فتوات التشاور الإلكترونية من قبل المشاركين بفاعلية وتحقيق الغاية من المشاركة المجتمعية وتنظيمها، فقد جرى وضع المبادئ العامة للمشاركة الإلكترونية وضوابطها. وبحسب هذه الوثيقة، يشير مفهوم "المشاركين" إلى كل من الأفراد والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني وكافة شرائح المجتمع الراغبين بوضع التعليقات والمقترحات والمشاركة في عملية صنع القرار.

تطبيق هذه المبادئ والضوابط من قبل أفراد المجتمع المحلي أثناء تقديم المقترحات والتوصيات والتشاور مع الجهات الحكومية حول مقترحات المشاريع والتشريعات سينعكس ايجاباً بتقديم خدمات عامة مستجيبة لاحتياجاتهم، وهذا بدوره سيعمل على بناء الثقة بالأداء الحكومي والسعي الدائم للمشاركة وابداء الرأي حول مستجدات المشاريع والتشريعات الحكومية والتي تصب في مصلحة أفراد المجتمع المحلي. كما وأن مشاركة المجتمع المحلي في رسم السياسات العامة سيساهم في تحسين فرص التنمية المجتمعية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والحد من فرص انتشار الفساد وبالتالي تصبح المسؤولية جماعية في تحمل الأعباء والانخراط في قضايا الشأن العام بتقديم مشاركات فعالة تتسم بالوضوح عبر كافة فتوات التشاور المتاحة من قبل الجهات الحكومية.

كما وتسعى الحكومة في إصدارها هذه المبادئ والضوابط الى تنفيذ كل من الالتزام الثاني من مبادرة شراكة الحكومات الشفافة - الخطة الوطنية الخامسة (2021-2025) - الخاص بتعزيز المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار من خلال الوسائل الإلكترونية والبند الخاص بإعداد التشريعات والأدلة الإرشادية اللازمة لتنفيذ السياسة الأردنية للمشاركة الإلكترونية والتي تم إقرارها سنة 2021 من قبل مجلس الوزراء، والتي تهدف الى إشراك المجتمع المحلي في تطوير وتنفيذ التشريعات والسياسات العامة والاعتراف بالحقوق والاهتمامات الخاصة لفئات المجتمع المحلي.

### المبادئ العامة للمشاركة الإلكترونية:

- الثقة: أساس الوصول الى نتائج فضلى بين الأطراف من خلال الوضوح في الاجراءات المتبعة من قبل الحكومة والأخذ بالأراء البناءة من قبل المشاركين.
- الشفافية: الإفصاح عن مدخلات ومخرجات ونتائج عملية المشاركة الإلكترونية التي تتم ما بين الحكومة والمشاركين.
- الشمولية وعدم التمييز: إتاحة المشاركة للجميع دون تمييز أو تفرقة لغايات إثراء عملية المشاركة.
- المصادقية: تعبر المشاركات عن آراء وأفكار المشاركين الشخصية وفي حال الاعتماد على مصادر أخرى يتوجب على المشارك ذكر المصدر.
- الملكية الفكرية: احترام مبادئ الملكية الفكرية إذ أن محتوى منصة المشاركة الإلكترونية وما ينبثق عنها عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو بأي شكل آخر محمية بموجب القوانين والانظمة المتعلقة بالملكية الفكرية النافذة في المملكة الأردنية الهاشمية.

- احترام الخصوصية وحماية البيانات الشخصية: الامتناع إطلاقاً عن نشر البيانات الشخصية كالأسماء وبيانات الاتصال والعناوين وغيرها.
- الاحترام وعدم الإساءة: الاحترام المتبادل عن طريق استخدام عبارات بناءة وغير مسيئة للوصول الى أفضل مخرجات ويجب أن تخلو المشاركات من أي مساس بالأفراد أو الاعتداء على أي جهة.
- الوضوح والمشاركة الفعّالة: أن تكون المشاركة بلغة واضحة ذات علاقة بالمحتوى المطروح للتشاور، ولا تتعارض مع القوانين والقيم الأخلاقية ولا تنتهك الحقوق القانونية والملكية الفكرية للأخرين.
- المسؤولية: التبليغ عن أي مشاركات مخالفة لسياسة الاستخدام و/أو تنتهك خصوصية الافراد و/أو تخالف التشريعات المحلية.
- المساءلة المجتمعية: البحث والتحليل والنقاش حول القضايا والمشكلات التي تؤثر على المجتمع ككل والعمل من أجل الصالح العام من خلال الانفتاح والمشاركة والرقابة والمتابعة من قبل الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني على الأداء الحكومي.
- النزاهة الوطنية: جميع الأنشطة المتبعة تراعي معايير النزاهة الوطنية وتنفذ بناء عليها.

#### دور المجتمع المدني في تحقيق مبادئ المشاركة الإلكترونية:

- تشجع الحكومة منظمات المجتمع المدني المساهمة في تفعيل عملية المشاركة العامة الإلكترونية، إيماناً منها بالدور الذي تلعبه في تمثيل فئات مختلفة من المجتمع المحلي والوصول إليها، وبالإضافة الى المبادئ المذكورة اعلاه يتلخص دور منظمات المجتمع المدني بما يلي:
- تعزيز ثقة المجتمع المحلي في عملية المشاركة الإلكترونية ومصداقية إجراءاتها.
- اعداد التقارير الدورية حول الأداء الحكومي عبر بوابة المشاركة الإلكترونية وفاعلية التشاور الحكومي.
- المساهمة في وصول أكبر عدد من أصحاب المصلحة إلى عملية المشاركة العامة للتأثير في عملية صنع القرار.
- التشاركية بين الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتفعيل عملية المشاركة الإلكترونية وتوجيه صانعي القرار نحو الاستجابة لاهتمامات المجتمع المحلي.
- المساهمة في رفع الوعي بين أفراد المجتمع المحلي والجهات المختلفة في أهمية المشاركة العامة والسبل المتاحة لها.
- المساهمة في بناء تواصل فعّال مع فئات المجتمع الأقل حظاً والوصول لإدماج جميع فئات المجتمع بعملية المشاركة العامة.